

نصفين ويجوز لاحدهما بعينه لانه يودكا الى قطع الشركة فيما يتفق

وهو يجب ولو شرطت الحصة نصفين ولم يشرعوا للنسب حتى لا يشترط
طما الشركة فيما هو المفروض من النسب يكون لصاحب البذر لانه
مكروه وحقق الاحتياج الا للشرط والمفسد هو الشرط وهذا سكو
وقال مشايخنا على النسب بينهما ايضا اعتبار العرف في الجمال بنص عليه
المشايخ فان لانه يقع للبيد والشرع يفهم بشرط الاصل بل بشرط الاحت
نصفين والنسب لصاحب البذر لانه حكم العقد بان شرط النسب
للارض فسد لانه شرط يودكا الى قطع الشركة بان لا يخرج الخالنسب
واسحقا وغير صاحب البذر بشرط **قال** قلنا صححت المراجعة فالخارج
على الشرط لصحة الاثر وان لم يخرج الارض شيئا فلا تنفي للعامل لانه
بشركة شركة ولا شركة في غير الخارج فان كان الخارج فالأجر فلا يخرج
غيره بخلافه اذا فسد لانه اجر المثل في الذمة ولا نفوذ الذمة لعدم
الخارج واذا فسد في الخارج لصاحب البذر لانه حكمه واكتفاء
الاجر بالنسبة ووافسد في غير النسب كله لصاحب البذر **قال** قلنا
كان البذر من زب الاطراف فلهما اجر مطلق لا اجر على مطلقا بشرطه
لان في سقوط البداية وهذا عند حسن فهمه ولا يوسد في الاحتياج
اخره بالعاما بل يبيع لانه استوفى من منافع بعض ما سدد في جميع
الارض في الامان

ملاحظات هامشية على الصفحة اليمنى، تتضمن اقتباسات من النصوص الرئيسية وتوضيحات إضافية.

فمنها اذا مثلها في ندمتها في الاجارات وان كان من قبل العامل

ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى، تتضمن اقتباسات من النصوص الرئيسية وتوضيحات إضافية.

فصاحب الارض من اجل ارضه لانه استوفى من منافع الارض بعقد

فاسد يجب ردها وقد ندمت ولا مثلها في ردها فبها وحصل راد

على ما شرط له من الخارج فبها الخالق الذي ذكره في موضع بين المان

والبعض فسدت المراجعة فعلى العامل اجر من الارض والبعض من النسب

لان له مدخل في الاجارة من اجارة معن واذا اشترى من الارض

الخارج ليدبر في المراجعة الفاسد طلب له مجرم لانه العاقل

في ارضه ملكة له وان اشترى العامل ارضه فبها وقد اجر الارض

ونصد في الفضل لانه الفاعل يحصل من البذر وحده من الارض

وفساد الملكة منافع الارض وجب حيا فيه فاسم له بعض طلب

وما لا عوض له نص في **قال** واذا عرفت المراجعة فامتنع صاحب

البذر من العمل به عليهم لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بغير ريلهم

فصار كما اذا استأجر اجرا لهم واراد ان امتنع الذي ليس من

قبلة البذر اجبه احكام العمل لانه لا يلزم بالوقفة بالخذل

والعقد لانم بمنزلة الاجارة الا اذا كان عند انفوخه الاجارة

فيغضبه المراجعة **قال** ولو امتنع ربا الارض والبذر من قبلة وقد

كوب المراجعة الارض فلا تنفي له في عمل الكلاب فينزلها في الحكم

ملاحظات هامشية على الصفحة اليسرى، تتضمن اقتباسات من النصوص الرئيسية وتوضيحات إضافية.